أكد فخره بمشاهدة علم الكويت يرفرف عالياً بفضل إنجازات أبطالنا في الألعاب الآسيوية

الغانم: القيادة السياسية والمخلصون هم وراء رفع الإيقاف عن النشاط الرياضي

أكد رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم أن القيادة السياسية وعلى رأسها سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد وسمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد والشباب الرياضي المخلص كان لهم الدور الأبرز في رفع الإيقاف عن النشاط الرياضي الكويتي.

وأوضح الغانم أن هناك من أراد استخدام الإيقاف الرياضي كورقة ابتزاز ومازال يحاول إعادته، مضيفا أن الجميع يعرف من تسبب في هذا الإيقاف وأنه سيستمر في التصدي لكل من يريد بالكويت السوء.

وقال الغانم في تصريح صحافي في المركز الإعلامي بمجلس الأمة اليوم « أهنئ سمو الأمير وسمو ولي العهد والكويتيين بشكل عام والرياضيين بشكل خاص على رفع الإيقاف الرياضي مؤقتا»، متمنيا في الوقت ذاته أن يتحول رفع الإيقاف من مؤقت إلى دائم كما حصل في رفع الإيقاف عن كرة القدم.

وأضاف الغانم « هناك حقائق في موضوع الرياضة يجب أن تصل إلى الشعب الكويتي كاملة، وأولا من لا يشكر الناس لا يشكر الله، ولذلك يجب أن أوجه الشكر لمن يستحقه وهم أربع جهات، فأولا التهنئة والشكر يوجهان لسمو الأمير حفظه الله ورعاه وسمو ولي العهد حفظه الله على كل ما قدماه من دعم ومساندة لأبنائهما القائمين على هذا الملف».

وقال إن الجهة الثانية التي يجب أن يوجه لها الشكر هي الجانب الحكومي ممثلا بسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الذي شكل لجنة وزارية مختصة مكونة من ثلاثة وزراء لمتابعة هذا الملف وذلك لأهميته».

وتابع « الشكر موصول إلى معالي النائب الأول الشيخ ناصر صباح الأحمد عسى الله أن يشفيه ويرده لأهله ومحبيه عاجلا لا آجلا، وأود أن أشكره مرتين المرة الأولى على حرصه ودعمه لأبنائه وإخوانه القائمين على هذا الملف بقيادة الدكتور حمود قليطح الشمري، والثانية لأنه ألجم من تسبب في الإيقاف الرياضي وكان هو السبب في حرماننا من المشهد الذي رأينا اليوم لمدة سنتين أو أكثر وأراد أن يستخدم للأسف الإيقاف الرياضي كورقة ابتزاز وكارت ضغط سياسي على حساب الشباب الرياضي الكويتي».

وأضاف « أتمنى من الشيخ ناصر أن يستمر على هذا النهج وأنا على قناعة تامة بأنه عارف كل الأمور وكاشف لكل ما يدور الآن، والشكر موصول للأخوة الأفاضل الوزراء محمد الجبري وخالد الروضان والشيخ سلمان الحمود على كل ما قدموه لهذا الملف حتى وصلنا إلى هذه المرحلة المتقدمة والذين عملوا بجهد وإخلاص لرفع الظلم عن الشباب الرياضي، وأتمنى ألا أكون قد نسيت أحدا من الوزراء السابقين الذين عملوا في هذا الملف».

وأكد الغانم « ضرورة وضع خطين تحت شكر اللاعب الدولي السابق الدكتور حمود قليطح الشمري رئيس الهيئة العامة للرياضة والدكتور صقر الملا وكل الإخوة في فريق الدكتور حمود الذين واصلوا الليل بالنهار من أجل رفع هذا الظلم ورفع الإيقاف الرياضي عن الكويت والدفاع عن سيادة الكويت وكرامتها».

وقال الغانم « أتوجه بالشكر إلى لجنة الشباب والرياضة ولأختي ولإخواني النواب الذين حضروا الجلسة التي عقدت في تاريخ 3 ديسمبر 2017 ونتج عنها القانون رقم 87 لعام 2017 المتوافق مع الدستور وسيادة الدولة والميثاق الأولمبي والذي على أساسه رفع الإيقاف عن كرة القدم، والذي وافقت عليه الآن اللجنة الأولمبية الدولية مع تغييرات طفيفة، لا أعتقد أن الجانب الحكومي لديه مشكلة فيها».

وأوضح الغانم» بناء على هذا القانون تم هذا الرفع، وهناك جانب نيابي لا يمكن إغفاله والفضل بعد الله سبحانه وتعالى يعود لمن حضر بمختلف التوجهات السياسية ووجهات النظر ومن أي معسكر لكنه حضر وشجع على حضور الجلسة لينتج عنها هذا القانون الذي لولاه لما رفع الإيقاف».

وأضاف الغانم « إن شاء الله ما أكون نسيت نوابا بعضهم غير موجود معنا في هذا المجلس لكن كانوا موجودين في المجالس السابقة نختلف معهم أو نتفق معهم فهذا أمر لكن الشكر واجب لهم لأنهم أيضا كان لهم دور في القضايا الرياضية».

وقال الغانم « الجهة الرابعة والأخيرة التي أود أن أوجه رسالة شكر وتقدير وعرفان لها، هي الشباب الرياضي وخاصة اللاعبين واللاعبات الذين بذلوا كل إمكانياتهم لرفع الإيقاف، واجتمعنا بكثير منهم داخل هذا المبنى وخارجه وعملوا من دون استعراض إعلامي».

وبين أن « جزءا من هذا التصريح موجه لهم لأن بعضهم قد يشعر بالغبن وأنا أقول لهم لا تهتموا بالحملات الموجهة لتضليل الرأي العام ولا تردوا عليهم ولا يجب أن أشكرهم وأعتذر إن نسيت أحدا، لكن أيضا بالتأكيد لن أشكر من يقتل القتيل ويمشي في جنازته ولن أشكر من تسبب بإيقاف الرياضة الكويتية ومازال يحاول إعادة الإيقاف».

وبين أن « الجميع يعرف من تسبب بالإيقاف بدءا من صاحب السمو حفظه الله ورعاه الذي قالها في أكثر من مناسبة وانتهاء بأصغر مواطن كويتي ،وأيضا لن أشكر الذي يضع اسمه مع أسماء أخرى تظليلة لأنه لا يستطيع أن يسوق لنفسه منفردا بسبب تاريخه السيئ».

وأضاف الغانم أن «هناك رسالة يجب أن تصل إلى من يجب يجروكم، فالحقيقة سيعرفها كل الناس عاجلا أم آجلا».

وأوضح أن « هذه الحملات ليست أسلوبا جديدا وأسلوب أكذب أكذب ثم أكذب حتى يصدقك الناس يستعمل في مختلف الأوطان والأزمان واستعمل عندنا في الكويت في قضايا بالماضي القريب، ودائما النتيجة معروفة، تنجح لفترة موقتة ثم تنكشف ثم تسقط ثم ترتد على صاحبها».

وأضاف الغانم « وأنا أقول لهم نعرف جهودكم ونعرف ما عملتموه ولن يستطيع أحد أن يسرق منكم هذا الإنجاز».

وقال الغانم « هؤلاء بكل وضوح وبكل صراحة هم الذين أن تصل إليه وتدل دربها، أقول للذين حضروا الاجتماع الذي عقد يوم الجمعة الماضي في شقة أحد الهاربين بلندن مع أحد النواب الحاليين، ولأن الحقائق ستكشف بالتأكيد فسأتكلم فيما يخصني شخصيا وأقول لهم : لا حملاتكم المأجورة مهما انحدر مستواها ستفيدكم ولا نائبكم سيفيدكم ولن تهز شعرة فيني . فأنا مستمر في موقفي ومستمر في عملي الذي من أجل هذه المواقف انتخبني الشعب الكويتي نائبا ومن ثم رئيسا».

وأوضح الغانم « لله الحمد في كرة القدم انتهى الموضوع وتم رفع الإيقاف ومع ذلك للأسف هناك من يرفع القضايا لإعادة الإيقاف، ويفترض إذا كان الشخص أيا كان يريد أن يضحي من أجل بلده ولرفع الإيقاف فيجب ألا يكون هناك أي شيء يعرقل ذلك، لكن في موضوع كرة القدم انتهى وبنفس السيناريو الذي حصل في كرة القدم أشاعات وكتب ومراسلات لمحاولة إعادة الإيقاف ولله الحمد فشلت». وزاد « أيضا فيما يتعلق برفع الإيقاف الأولمبي المؤقت حسب المعلومات الموجودة وساكون واضحا وشفافا للجميع، فقد كانت هناك محاولات ممن تسبب في إيقاف الكويت بأن يكون قرار اللجنة الأولمبية هو عدم رفع الإيقاف الرياضي عن الكويت بسبب عدم استجابة الحكومة لعودة الاتحادات المنحلة، ولله الحمد سقط هذا الاقتراح وتم رفع الإيقاف المشروط بخارطة الطريق موثقة في المراسلات ويجب على الجميع أن يقرأ المراسلات التي تمت بين الحكومة واللجنة الأولمبية».

وزاد الغانم» علينا أن نلتزم بخارطة الطريق التي تم الاتفاق عليها، وما أعرفه ولا أتمناه أنهم يحاولون إعادة الإيقاف على الكويت عن طريق عرقلة تطبيق خارطة الطريق، وأنا أتمنى ألا يحدث ذلك، لكن أتمنى من الشعب الكويتي أن يكون هو الحكم».

وقال» لاحظوا وتابعوا من الذي يرسل رسائل ويحاول أن يضع العقدة بالمنشار ويحاول أن يعرقل خارطة الطريق في هذا الموضوع، ويجب أن أشكر المنصفين في اللجنة الأولمبية على التوجهات الإيجابية الأخيرة ، وأتمنى أن يصمدوا على هذه التوجهات وألا يتأثروا بالضغوط التي تحاول أن تعيد الإيقاف الرياضي الأولمبي على الكويت».

وأعرب الغانم عن فرحته بما حققه البطلان منصور الرشيدي وعلي الشطي بفوزهما بميداليتين ذهبيتين في رياضتي (السكيت) و(الكاراتيه)، مبينا أن الفرحة كانت كاملة لأن علم الكويت كان يرفرف خفاقا عاليا في مشهد حرمنا منه فترة طويلة.

وقال » أعتقد أن المشهد الذي رأيناه اليوم بأن يرفرف علم الكويت عاليا خفاقا بفضل مجموعة من الأبطال، بطلان اليوم وإن شاء الله يكونون أكثر رغم الإمكانيات الشحيحة ورغم عدم الاستعداد، لأن الإيقاف رفع قبل فترة بسيطة جدا، وأتمنى أن يؤثر هذا المشهد فيمن كانوا وراء الإيقاف الرياضي حقيقة وليس بالإعلام ولا الحملات الموجهة، لكن في حقيقة الأمر الموثقة في المستندات، أتمنى أن يؤثر هذا المشهد فيهم وأن يغيروا نواياهم وأن يسعوا مع الجانب الحكومي لتحويل هذا الرفع إلى رفع دائم بدلا من أن يكون مؤقتا».

من جهة أخرى هنأ الغانم المملكة العربية السعودية قيادة وحكومة وشعبا بالنجاح الباهر لموسم الحج، وعلى رأسهم خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان ولي العهد معربا عن شكره للقائمين على بعثة الحج الكويتية على كل ما قدموه للحجاج الكويتيين.

■ هناك من أراد استخدام الإيقاف الرياضي كورقة ابتزاز ومازال يحاول إعادته

■ الجميع يعرف من تسبب في هذا الإيقاف ومستمرون في التصدي لكل من يريد بالكويت السوء

■ نشكر النائب الأول شفاه الله لأنه ألجم من تسبب في الإيقاف الرياضي وكان سبب حرماننا

مرزوق الغانم متحدثا في مجلس الأمة أمس «تصوير : صالح محمد»

■ أتمنى من الشيخ ناصر أن يستمر على هذا النهج وأنا على قناعة تامة بأنه عارف كل الأمور

■ الحملات ليست جديدة وأسلوب اكذب اكذب حتى يصدقك الناس يستعمل في مختلف الأوطان

■ لن أشكر من يقتل القتيل ويمشي في جنازته ولن أشكر من تسبب بإيقاف الرياضة الكويتية

رئيس مجلس الأمة عزى نظيره المصري

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم اليوم الأحد ببرقية إلى رئيس مجلس النواب المصري الدكتور علي عبدالعال السيد أحمد عبر فيها عن خالص العزاء وصادق المواساة بضحايا الهجوم «الإرهابي» الذي استهدف نقطة أمنية في مدينة العريش شمال سيناء.

وأعرب الغانم في برقيته عن استنكاره الشديد لهذا العمل «الإجرامي» مؤكدا التضامن التام مع الأشقاء في مصر والتأييد الكامل لكل الإجراءات المتخذة للحفاظ على أمنها واستقرارها.

قراءة في الجلسة التكميلية المنعقدة في 3 أبريل 2018

التعاون بين السلطتين .. سبيل الإنجاز وإقرار القوانين

عقد مجلس الأمة جلسته العادية التي عقدت في 3 أبريل 2018 أقر خلالها المداولة الثانية لتعديل قانون الديوان الوطني لحقوق الإنسان، والمداولة الأولى لكل من مشروع قانون في شأن السجل التجاري وتعديل قانون العمل في القطاع الأهلي.

وتم خلال الجلسة تلاوة المرسوم رقم 2018/97 بتعديل تعيين كل من خالد الروضان ليكون وزيرا للتجارة والصناعة ومحمد الجبري ليكون وزيرا للإعلام ووزير دولة لشؤون الشباب.

وقرر المجلس إحالة الاقتراح بشأن منع عرض المنح والهبات التي تتجاوز 10 ملايين دينار إلا بقانون يعرض على المجلس إلى اللجنة المالية.

وقرر المجلس تخصيص ساعة من جلسة 17 أبريل 2018 لمناقشة قضية المجلس الأولمبي الآسيوي وما أثير بشأن وجود إيداعات وتحويلات مالية وشبهة غسل أموال.

تأبين الرفاعي

في مستهل الجلسة نعى رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم فقيد الكويت رجل الخير والدعوة يوسف هاشم الرفاعي الذي وافته المنية عن عمر ناهز الـ86 عاما.

وقال الغانم « تلقى أهل الكويت بالحزن نبأ وفاة عضو مجلس الأمة والوزير السابق يوسف الرفاعي».

وأضاف الغانم أن الفقيد نال عضوية المجلس منذ الفصل التشريعي الأول حتى الفصل الثالث، كما كان أحد رواد العمل الدعوي الإسلامي، فأسس الكثير من اللجان الدعوية والخيرية.

من جهتها تقدمت الحكومة ممثلة في وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة عادل الخرافي بخالص العزاء لأسرة الفقيد.

من جانبهم أكد نواب أن عطاء الفقيد للوطن كان كبيرا وهو رجل خير وقدوة للجميع، لافتين إلى أنه مثل الدائرة الأولى خير تمثيل كنائب في مجلس الأمة كما ترأس المجلس البلدي.

وأشاروا إلى دور الفقيد خلال الغزو العراقي حيث كان رئيسا للوفد الشعبي الكويتي الذي جال في شبه القارة الهندية لشرح قضية الكويت العادلة.

وطالب نواب بتكريم فقيد الوطن بإطلاق اسمه على إحدى المنشآت التربوية في الكويت.

الرسائل الواردة

نظر المجلس بند الأوراق والرسائل وقد انتهى إلى القرارات التالية:

اطلع المجلس على رسالة شكر من صاحب السمو أمير البلاد لرئيس وأعضاء مجلس الأمة على تهنئتهم سموه بمناسبة نجاح فعاليات (مؤتمر الكويت الدولي لإعادة إعمار العراق) الذي استضافته دولة الكويت خلال الفترة من 12 إلى 14 فبراير 2018.وافق المجلس على رسالة من رئيس لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بطلب فيها إحالة المشروع بقانون الموحد لمكافحة الغش التجاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية للاختصاص عملا بالمادة (58) من اللائحة الداخلية.وافق المجلس على رسالة من رئيس لجنة الإسكان يطلب فيها إحالة الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (47) لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية إلى لجنة شؤون المرأة والأسرة نظرا لارتباطه باقتراحات مشابهة وذلك عملا بالمادة (99) من اللائحة الداخلية.

وافق على رسالة من عضو مجلس الأمة يوسف الفضالة يطلب فيها تكليف لجنة تحسين بيئة الأعمال ورعاية المشاريع الصغيرة والمتوسطة التأكد من مدى تفعيل المادتين (38) و (39) من اللائحة التنفيذية لقانون الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك مع جميع الجهات المذكورة بنص المادتين المشار إليهما.وافق المجلس على رسالة من النائب عبدالله الرومي يطلب فيها تكليف لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بتقديم تقريرها عن الاقتراح بقانون بإلغاء القانون رقم (115) لسنة 2017 بإنشاء الهيئة العامة للطرق والنقل البري خلال شهر.وافق المجلس على رسالة من النائب د. جمعان الحريش يطلب فيها تكليف لجنة الشؤون الداخلية والدفاع إعداد تقريرها بالقوانين الخاصة التي من شأنها أن تضم المناطق التي ليست ضمن الجداول الانتخابية إلى الدوائر الأقل عددا من حيث أعداد الناخبين ومن ثم الأقرب جغرافيا على أن تنجز اللجنة تقريرها خلال شهرين.

اطلع المجلس على تقرير الأمانة العامة عن اجتماعات لجان المجلس الدائمة والمؤقتة خلال الفترة من 1 يناير 2018 حتى 31 مارس 2018 عملا بالفقرة الأخيرة من المادة 46 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة.

مداخلات النواب

أكد عدد من النواب خلال المناقشة ضرورة أن تراعي الدوائر الانتخابية العدالة والمساواة حتى لا تتركز السلطة في أيدي فئة قليلة.

كما طالبوا بأن تتوجه الأموال العامة للتنمية والاهتمام بالتعمير والإنشاء في الداخل ومنحه الأولوية على المساعدات الخارجية.

كما طالبوا بضرورة حضور أعضاء اللجان البرلمانية حتى لا تتعطل أعمالها وتطبيق اللائحة على من لا يحضر من الأعضاء.

واستغرب النواب سلوك الحكومة في التقدم بقوانين ومن بعد إقرارها يطلبون إلغاءها وضربوا مثلا بهيئة الطرق التي طلبت الحكومة إنشاءها ولم يتم تفعيل قانونها ولا تقوم بدورها حتى أصبح إلغاؤها مطلوبا

بند الأسئلة

ناقش مجلس الأمة عددا من الأسئلة البرلمانية وردود الوزراء المعنيين عليها.

وأكد وزير النفط ووزير الكهرباء والماء بخيت الرشيدي أن مشروع مصفاة النفط الجديدة في الزور ومشروع الوقود البيئي سيستوعبان تشغيل ألف كويتي.

وأشار إلى أن المقاول والشركة المنفذة للمشروع هما المعنيان بتعيين ٢٥٪ من الوافدين.

من جهته أوضح د. باسل الصباح أنه تم تشكيل لجنة مشتركة من وزارتي الصحة والأشغال لتحديد الملاحظات في مستشفى جابر والعمل على تلافيها والاستعداد للبدء بتشغيل المستشفى قريبا.

وأكد الوزير وجود مشروع متخصص لعلاج السرطان تقوم الوزارة بدراسته، إضافة إلى مركزين لعلاج حالات العقم في مستشفى الولادة، لافتا إلى أن نسبة نجاح الحالات تضاهي النسب العالمية.من جهتها أكدت وزيرة الدولة لشؤون الإسكان وزيرة الدولة لشؤون الخدمات جنان بوشهري أن عقود البنية التحتية للمناطق السكنية يتم تنفيذها في مواعيدها.

وأضافت أن اللجنة الوزارية المشكلة تتابع إزالة العقبات أولا بأول أمام مشروع جنوب سعد العبد الله حتى تستطيع الشركة الكورية تنفيذه.

بند الحصانة

وافق المجلس على التقرير الخامس والأربعون للجنة الشؤون التشريعية والقانونية والمدرج بصفة الاستعجال عن طلب رفع الحصانة النيابية عن النائبة صفاء الهاشم في قضية جنح مرور-الشرق.

ووافق المجلس على التقرير السادس والأربعون للجنة الشؤون التشريعية والقانونية والمدرج بصفة الاستعجال عن طلب رفع الحصانة النيابية عن النائب د. وليد الطبطبائي في قضية جنح-الشامية.

ديوان حقوق الإنسان

وافق مجلس الأمة على مشروع القانون بشأن تعديل شروط تعيين أعضاء الديوان الوطني لحقوق الإنسان في مداولته الثانية.

وجاءت نتيجة التصويت موافقة 49 عضوا وعدم موافقة 5 أعضاء من إجمالي الحضور وعددهم 54 عضوا.

وكان مجلس الأمة قد ناقش تقرير لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية عن مشروع القانون بتعديل المادة (4) من القانون رقم (67) لسنة 2015 بشأن الديوان الوطني لحقوق الإنسان.

وتنص المادة الأولى من مشروع القانون على أنه «يستبدل بنص المادة (4) من القانون رقم (67) لسنة 2015 المشار إليه النص الآتي:يصدر بتعيين أعضاء المجلس مرسوم أميري لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة بناء على ترشيح من مجلس الوزراء ويشترط في العضو أن يكون كويتي الجنسية وألا يقل عمره عن ثلاثين سنة وأن يكون محمود السيرة حسن السلوك.

كما يشترط ألا يكون قد صدر ضده حكم نهائي في جناية أو جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره، وأن يكون حاصلا على مؤهل جامعي على الأقل وتكون لديه خبرة محلية ودولية لا تقل عن ثلاث سنوات في مجال حقوق الإنسان.

العمل الأهلي

وافق مجلس الأمة بالإجماع (55 عضوا) في المداولة الأولى على اقتراح بقانون بتعديل قانون العمل في القطاع الأهلي يقضي باستحقاق العامل مكافأة نهاية الخدمة كاملة بأثر رجعي من دون خصم اشتراكاته في (التأمينات).

وناقش المجلس خلال الجلسة تقرير لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل البرلمانية عن اقتراح بقانون بتعديل نص المادة (51) من القانون رقم (6) لسنة 2010 بشأن العمل في القطاع الأهلي.

وتنص المادة الأولى من الاقتراح بقانون على أن يستبدل بالفقرة الأخيرة من المادة (51) من القانون رقم (6) لسنة 2010 المشار إليه النص الآتي:

«ويراعى في ذلك أحكام قانون التأمينات الاجتماعية على أن يستحق العامل مكافأة نهاية الخدمة كاملة عند انتهاء خدمته في الجهة التي يعمل بها من دون خصم المبالغ التي تحملتها هذه الجهة نظير اشتراك العامل في مؤسسة التأمينات الاجتماعية أثناء فترة عمله ويسري هذا الحكم اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم (6) لسنة 2010 المشار إليه».

وقال نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح إن الحكومة موافقة من حيث المبدأ على القانون، وتطلب تأجيل المداولة الثانية لعلاج المثالب والاطمئنان إلى أن القانون لن يتضرر منه أحد.

وكان المجلس قد قرر خلال الجلسة عدم الموافقة على الطلب المقدم من بعض الأعضاء بمناقشة الشكوى التي تقدم بها النائب شعيب المويزري إلى الاتحاد البرلماني الدولي والرد عليها لمعرفة كافة الحقائق المتعلقة بها.

ولم يوافق المجلس على الطلب لمخالفته اللائحة الداخلية للمجلس والضوابط المقررة في طلب المناقشة المنصوص عليها في المادة 146 من اللائحة الداخلية، برفض 32 عضوا وموافقة 17 من الحضور 49.

ووافق المجلس على طلب النائب صالح عاشور، بإحالة التقرير السادس للجنة الشؤون الخارجية عن الاقتراح بقانون بشأن منع منح الهبات والمساعدات المالية والعينية الخارجية التي تزيد قيمتها على عشرة ملايين دينار إلا بقانون يصدر من مجلس الأمة إلى اللجنة المالية لدراسته بموافقة 28 عضوا من 51.

وقرر المجلس الموافقة على تخصيص ساعة في جلسة 17 أبريل الجاري لمناقشة قضية المجلس الأولمبي الآسيوي وما أثير بشأن وجود إيداعات وتحويلات مالية وشبهة غسل أموال.

جانب من جلسة 3 أبريل الماضي